

من الصحافة الإيرانية

خاص

إيران والجنوب العالمي نحو تحالف

استراتيجي مستقل



رأى الكاتب الإيراني «سجاد عطازاده» أن إعادة تموضع إيران ضمن منظومة «الجنوب العالمي» تشكل رافعة استراتيجية كبرى للسياسة الخارجية، مؤكداً أن طهران تمتلك رصيداً تاريخياً وفكرياً متميزاً يخلو سجلها من إرث الاستعمار الغربي، وهو ما يمنحها ميزة تفاضلية لبناء شراكات دولية تقوم على التضامن والمصالح المشتركة.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «آرمان امروز»، يوم السبت ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أن تحويل هذا الرصيد المعنوي إلى قوة سياسية فاعلة يتطلب ربطه بالمصالح الاقتصادية الملموسة؛ إذ تبحث دول الجنوب العالمي اليوم عن تعاون وثيق في مجالات التجارة، والاستثمار، ونقل التكنولوجيا، وأمن الطاقة، وتطوير البنية التحتية، مما يجعل التلازم بين الهوية والمصالح شرطاً أساسياً لنجاح الدبلوماسية الإيرانية. وتابع الكاتب بالإشارة إلى التجربة الإيرانية في الانفتاح على القارة الأفريقية، موضحاً أن أفريقيا تمثل عمقاً تضالياً تقاطع مع تجربة طهران في مناهضة التبعية، الأمر الذي يفرض الانتقال من دائرة الخطاب المشترك إلى تقديم مبادرات عملية تغطي مجالات الزراعة، والصحة، والتعليم، والمشاريع التنموية. ولفت عطازاده إلى أن صعود القوى الآسيوية الكبرى أنهى احتكار الغرب لمراكز القوة الدولية، مانحاً إيران فرصة جيوسياسية حاسمة لترسيخ موقعها كنقطة وصل استراتيجية بين الخليج الفارسي، وآسيا الوسطى، وجنوب آسيا، وشرق أفريقيا، والمحيط الهندي، بما يحول استراتيجية «التوجه نحو الشرق» من مجرد موازنة سياسية إلى عقيدة جيوسياسية متكاملة. وأوضح الكاتب أهمية ابتعاد إيران عن ثنائية «الشرق أو الغرب» لتعزيز هامش المناورة الاستراتيجي؛ فالهدف لا ينبغي أن يكون استبدال مركز نفوذ باخر، بل نسج شبكة علاقات متعددة الأطراف تمتد عبر آسيا وأفريقيا، وتوظف التحولات العالمية لتكريس استقلالية القرار الإيراني. واختتم الكاتب بالتأكيد على أن مفهوم الجنوب العالمي يتيح لطهران دمج مستويات الهوية والجيوسياسية والمصالح القومية العليا، عبر تحويل التضامن التاريخي المناقض للهيمنة إلى مشاريع استراتيجية في الترانزيت والطاقة والاقتصاد، بما يعزز مكانة إيران كقوة مستقلة ومؤثرة في صياغة النظام العالمي المتعدد الأقطاب.

استراتيجية الردع تفرض معادلاتها؛

ومفاجأت طهران تترك واشنطن



اعتبرت صحيفة «اعتماد» أن محاولات واشنطن لتعديل موازين الضغط وفرض قواعد تفاوضية غير متكافئة تصطدم بصلاية الموقف الإيراني، مؤكدة أن تمسك طهران بالمبدئي بحق التخصيب وبناء احتياطياتها الاستراتيجية يمثل صمام أمان لإفشال المساعي الأميركية الهادفة إلى انتزاع تنازلات مسبقة وتغيير الحسابات الدفاعية للجمهورية الإسلامية الإيرانية. وأضافته الصحيفة، في تقرير ليوم، يوم السبت ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أن الخطاب المزدوج الصادر عن أقطاب الإدارة الأميركية لا يعكس انقساماً داخلياً، بل يجسد استراتيجية منهجية لتفاسم الأدوار بين التلويح بالحرب والمناورة السياسية؛ وذلك بهدف محاصرة خيارات طهران إما عبر فرض اتفاق مجحف يخدم مصالح واشنطن، أو اتخاذ تعثر الدبلوماسية ذريعة لشن تحركات عدوانية لاحقة. وتابعته الصحيفة: أن الحشود العسكرية الأميركية الأخيرة ونشر آلاف الجنود والقطع البحرية في المنطقة يمثلان انتقالاً فعلياً نحو رفع الجاهزية العملية، مشيرة إلى أن إيران أدركت مبكراً هذه المخططات ورفعت مستوى استعداداتها الدفاعية على كافة الأصعدة لمواجهة أي تهور ميداني واحتواء مختلف السيناريوهات. ولفتت إلى أن الاستحقاقات الانتخابية في الولايات المتحدة أو داخل الكيان الصهيوني تظل متغيرات ثانوية لا تحسم قرار المواجهة الشاملة، محذرة في الوقت ذاته الدول الأوروبية من الانزلاق وراء المغامرات الأميركية؛ إذ إن تجاوز خط الدعم اللوجستي نحو تسهيل استهداف الأراضي الإيرانية سيجعل تلك المصالح والقواعد عرضة للرد المشروع. وأوضحت الصحيفة أن واشنطن ستواجه مفاجآت ميدانية غير محسوبة إذا ما فرضت الحرب؛ حيث لن تسمح إيران بحصر رقعة الاشتباك داخل حدودها، بل ستدخل قوى المقاومة الإقليمية في المعادلة لفتح جبهات متعددة ترفع الكلفة البشرية والاقتصادية على الوجود الأميركي وحلفائه. واختتمت الصحيفة بالتأكيد على أن الدبلوماسية تبقى الفرصة الأخيرة لمنع اشتعال المنطقة برمتها، مشددة على أن طهران ستواصل إدارة صراع الإراوات باقتدار وثبات، ولن تتنازل عن مقومات قوتها النووية والردعية تحت وطأة التهديد والحصار.

هزيمة أهداف واشنطن وتكريس

انتصار إيران الاستراتيجي



أكد الكاتب الإيراني «حسين شريعتمداري» أن المعطيات الميدانية والتقييمات السياسية تثبت انتصار الجمهورية الإسلامية الإيرانية وهزيمة الولايات المتحدة والكيان الصهيوني في المواجهة الأخيرة، مشيراً إلى أن المعيار العلمي والمنطقي لحسم نتائج الحروب يتمثل في مدى قدرة الأطراف على تحقيق أهدافها المعلنة، وهو ما عكس عجز الحلف الغربي التام عن فرض إرادته أمام ثبات طهران وقدرتها الردعية. وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «كيهان»، يوم السبت ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أن الرهانات الأميركية الواهمة على إسقاط النظام الإسلامي خلال أسابيع معدودة سقطت بصورة مدوية، حيث عجزت واشنطن وحلفاؤها عن تحقيق أي اختراق سياسي أو عسكري، مما يؤكد من جديد المعادلة التاريخية الثابتة بأن القوة الأميركية تنقف عاجزة أمام إرادة الصمود والاستقلال الإيرانية. وتابع الكاتب: أن مخططات إحداث تغيير جذري في الداخل باءت بفشل ذريع، إذ تجلى الرد الحاسم في التلاحم الجماهيري المليوني غير المسبوق والتفاف الشعب حول خيارات قيادته، الأمر الذي قلب موازين القوى ودفع المراقبين الدوليين إلى الاعتراف بوزن إيران المتصاعد كحدى أبرز القوى المؤثرة والفاعلة على الساحة الدولية. ولفت شريعتمداري إلى أن المواجهة سرعت من انتشار خطاب الثورة الإسلامية وكشفت اتساع الرض العالمي للهيمنة، مستشهداً بالتحولات العميقة في الرأي العام الدولي والاحتجاجات المتصاعدة ضد سياسات واشنطن والكيان الصهيوني، إضافة إلى مقاطعة الوفود الدبلوماسية لكلمات مسؤولي الكيان في المحافل الأممية وتراجع الدعم لسياسته في الغرب. وأوضح الكاتب أن الحرب الاقتصادية ارتدت بأزمات خانقة على المعتدين بعدما أثبتت إيران قدرتها على التحكم بالمرات الاستراتيجية في مضيق هرمز وباب المندب وفرض معادلات الطاقة، بالتوازي مع تعرض القواعد الأميركية في المنطقة لضربات موجعة كبدت واشنطن خسائر مادية وعسكرية هائلة. واختتم الكاتب بالتأكيد على أن الولايات المتحدة تعيش أضعف مراحلها وتتحرك في مسار انحداري باعتراق كبرى وسائل الإعلام الغربية، مشدداً على أن صمود إيران أسقط معادلات الهيمنة وثبت قواعد اشتباك جديدة لصالح محور المقاومة واستقرار المنطقة.

المقالات التي تُنشر في هذه الصفحة تُعبر عن رأي كاتبها وليس بالضرورة عن رأي الصحيفة

مقالات ومقابلات

الوفاق

٧

تعزير الروابط الأوراسية والتكامل لإنقاذ بحر قزوين؛

رسالة قمتي تركمانستان

بحر قزوين؛ فرصة للتعاون

لصالح شعوب المنطقة

أما القمة الاستثنائية لقادة الدول المشاطئة لبحر قزوين، والتي وُصفت في تركمانستان بأنها القمة البيئية الأولى لهذه الرقعة المائية بحضور القادة، فكانت ساحة لطرح رؤى ومفكرات قادة الدول الخمس المطلة على هذا البحر.

وأكد رئيس جمهورية تركمانستان سردار بردي محمدوف، بصفتة مستضيف القمة، في كلمة له: «إن تحسين الوضع البيئي والبيكولوجي لبحر قزوين يُعد إحدى الأولويات الرئيسية للسياسة الداخلية والخارجية لتركمانستان». ولفت إلى أن «تركمانستان على أتم الاستعداد لمواصلة التعاون في حمزة كاملة من القضايا البيئية المرتبطة ببحر قزوين انطلاقاً من مسؤوليتها».

مقترح إيران: صياغة وتنفيذ برنامج إقليمي طويل الأمد

من جانبه، صرح رئيس الجمهورية، في كلمته خلال هذه القمة، مؤكداً أن أيًا من الدول المشاطئة لا يمكنها بمفردها إنقاذ بحر قزوين: «إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مع ترحيبها بقرار القمة تشكيل لجنة رفيعة المستوى مؤلفة من نواب رؤساء حكومات الدول المشاطئة، تقترح صياغة وتنفيذ برنامج إقليمي طويل

الأمد في إطار اتفاقية طهران للتصدي لظاهرة انخفاض منسوب مياه بحر قزوين».

وشدد الرئيس برزشكيان على أنه في عالم اليوم المليء بالأزمات المتعددة، والتنافسات الجيوسياسية، والحروب، وإجراءات الحظر الأحادية، وتقويض التعددية، يمكن للتعاون البيئي أن يمثل أحد الميادين الهامة لبناء الثقة والتقارب بين دول المنطقة، مصرحاً: «نحن نؤمن بأن البيئة لا ينبغي أن تقع ضحية للخلافات السياسية، أو التنافس الاقتصادي، أو التدخلات من خارج المنطقة؛ بل يجب على الدول المشاطئة، بالاعتماد على طاقتها العلمية، والفنية، والمالية، والبشرية، أن تقرر مصير بحر قزوين في إطار التعاون الإقليمي وبالاحترام الكامل للسيادة الوطنية والمصالح المشروعة لبعضها البعض».

وقال رئيس الجمهورية: «لم يعد انخفاض منسوب مياه بحر قزوين مجرد هاجس بيئي فحسب؛ بل تحولت هذه الظاهرة إلى قضية اقتصادية، واجتماعية، وإنسانية، وحتى أمنية للمنطقة. إن انحسار المياه يواجه الموانئ والبنى التحتية الساحلية بصعوبات وعراقيل، ويقضي على الموائيل الطبيعية، ويهدد معيشة الصيادين والمجتمعات المحلية، ويؤثر سلباً على الأمن الغذائي وآفاق التنمية للدول المشاطئة».

ترحيب رئيس قازاخستان

بموقف الرئيس برزشكيان

وفي سياق أعمال القمة، أعلن رئيس قازاخستان جومارت توكاييف تأييده لطرح الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، مع رؤية الرئيس الإيراني مسعود برزشكيان في أن ظاهرة انخفاض منسوب مياه بحر قزوين لم تعد مجرد أزمة بيئية، بل باتت في جوهرها أزمة اقتصادية ذات عواقب وتداعيات بالغة الخطورة». ودكر قاسم جومارت توكاييف بأنه «بين عامي ٢٠٠٠م و٢٠٢٥م، تقلصت المساحة الإجمالية لبحر قزوين بأكثر من ١٦ ألف كيلومتر مربع؛ وفي بعض المناطق، تراجع خط الساحل عشرات الكيلومترات، كما أن تراجع تدفق المياه، وارتفاع درجات الحرارة، والضغط الناجمة عن الأنشطة البشرية، ترك أثراً سلبياً ومدمراً على المنظومة الطبيعية الهشة للبحر وتنوعه الحيوي».

وفي جانب آخر من حديثه، أضاف توكاييف: «لا يمكن دراسة الوضع الحرج لبحر قزوين بمعزل عن التغيرات المناخية الواسعة التي تؤثر على المنطقة، لاستمّما مع التوقعات التي تشير إلى إمكانية ارتفاع درجات الحرارة بحرقزوين لا يرتبط بالتغيرات في بعض أجزاء المنطقة بما يصل إلى ٥ درجات مئوية بحلول نهاية القرن الحالي».

بوتين: التغير المناخي

السبب الرئيسي لانخفاض

منسوب بحر قزوين

وأوضح الرئيس الروسي، خلال القمة، أن منسوب مياه بحر قزوين يشهد تراجعاً بمعدل ٩ سنتيمترات سنوياً في المتوسط، مستنداً إلى أبحاث أجراها علماء روس ودوليون تؤكد أن التغير المناخي هو السبب في انخفاض منسوب مياه هذا البحر، ومشدداً على ضرورة التحرك العاجل واتخاذ خطوات مشتركة بين الدول الساحلية الخمس لحماية هذه الرقعة المائية. وصرح فلاديمير بوتين: «إن انخفاض منسوب مياه بحر

قزوين -والذي يبلغ وفق البيانات الروسية نحو ٩ سنتيمترات سنوياً كم متوسط- يقترن بتبعية بيئية ضارة متعددة، ويؤدي إلى تراجع الموارد الحيوية، وتضرر قطاع مصايد الأسماك، وتآكل التربة الساحلية؛ وتُعد هذه الأمور تهديداً حقيقياً وجاداً لكافة الدول المشاطئة لبحر قزوين». وتابع: «تثبت أبحاث الخبراء الروس والدوليين أن التغير المناخي هو المسبب الأساسي لانخفاض عمق بحر قزوين؛ فارتفاع متوسط درجات الحرارة السنوية يؤثر مباشرة في معدلات التبخر من سطح الماء، وكميات الأمطار، ومناسب تدفق مياه الأنهار الفرعية، وتتفاقم هذه الحالة مع تبدل وتغير أنماط الرياح».

علييف: تراجع تدفق مياه

الأنهار من العوامل الرئيسية

لانخفاض المنسوب

بسدوره، اعتبر الرئيس الأذربيجاني أن إيلاء الاهتمام الخاص بالوضع البيئي والإيكولوجي لبحر قزوين يمثل مسؤولية تقع على عاتق الدول المشاطئة له، قائلاً: «إن انخفاض منسوب مياه بحر قزوين لا يرتبط بالتغيرات المناخية وحدها، بل إن أحد العوامل الرئيسية المؤثرة يتمثل في تراجع تدفق مياه الأنهار، إلى جانب العوامل البشرية المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية».

وتابع إلهام علييف: «إننا في جمهورية أذربيجان نشهد انحسار خط الساحل، وتغيرات في النظام البيئي، وتحديات تشغيلية متزايدة للموانئ وسائر البنى التحتية الساحلية؛ ونتيجة لانخفاض منسوب مياه بحر قزوين، ظهرت قرابة ٣٠ ألف هكتار من الأراضي الجافة في الشطر الأذربيجاني من البحر وحده». كما أشار إلى أن «بحر قزوين قريب بين بلداننا وشعوبنا على مر القرون»، مشدداً على أن «الحفاظ على بحر قزوين كمنطقة للسلام والاستقرار

تراجع شعبية الرئيس الأمريكي يسجل رقماً قياسياً؛

ترامب يقترب من مصير نيكسون أكثر من أي وقت مضى

الرئيس المنتمي لحزبهم في تصاعد مستمر؛ وهو وضع يتعارض تماماً مع ما كان يأمله منظرو الحزب الجمهوري وتوقعته بعض التقديرات في هذا المنعطف من المعركة الانتخابية». وتشير وكالة الجمهورية الإسلامية للأخبار «إرنا» إلى أن انتخابات التجديد النصفي الأمريكية سٌجّري في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٦م، وهي انتخابات تُعقد في منتصف الولاية الرئاسية الممتدة لأربع سنوات، وتُطرح فيها للتصويت كافة مقاعد مجلس النواب البالغه ٤٣٥ مقعداً و٣٥ مقعداً من أصل ١٠٠ مقعد في مجلس الشيوخ. وإلى جانب التنافس على مقاعد الكونغرس، تشهد العديد من الولايات انتخابات لاختيار حكام الولايات، وأعضاء المجالس التشريعية المحلية، وعدداً من المناصب البلدية والمحلية. وتحدد نتائج التجديد النصفي هوية الحزب الذي سيبسط سيطرته على مجلسي النواب والشيوخ، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على قدرة الإدارة الأمريكية على تمرير أجندتها وبرامجها خلال العامين الآخرين من ولايتها الرئاسية.

الكبيرة؛ فعندما استهل ترامب ولايته الثانية، كان شخص واحد فقط من بين كل ٢٠ ناخباً من مؤيديه غير راضٍ عن أدائه، أما اليوم فقد قفزت هذه النسبة لتصل إلى ناخب من بين كل ثلاثة ناخبين». فضلاً عن ذلك، لا يمكن إغفال السياق الأوسع للمسابق الانتخابي؛ فقد قرر ترامب والحزب الجمهوري منذ شهر تحويل انتخابات التجديد النصفي إلى ما يشبه الاستفتاء على الإدارة الحالية، جاعلين من الرئيس المحور الأساسي للاستراتيجية الانتخابية للحزب بغية إشغال ناخبين أصنافه في القاعة الجمهورية. وكان هذا على ما يبدو الهدف المحوري للمؤتمر الانتخابي الأخير للحزب الجمهوري لانتخابات التجديد النصفي، والذي تخللته كلمة لترامب عجزت عن تحقيق النتائج المرجوة. ويضيف التقرير: «غير أن هذه الاستراتيجية باءت بالإخفاق؛ فمع بقاء أربعة أسابيع فقط على موعد انتخابات التجديد النصفي لعام ٢٠٢٦م، لا يبدى الناخبون الجمهوريون حماساً يذكر لدعم حزبهم فحسب، بل إن وتيرة استيائهم من

ريغان في المرتبة الثانية بنسبة ٨٦٪. شكرًا لكم!». ولم يوضح ترامب من يشكر على وجه الدقة، وإن كان ذلك لم يحظَ بأهمية تُذكر نظراً لاستناده إلى بيانات استطلاع لا يبدو أنها وجدت في أي مكان سوى مخيلته المفرطة. ومع ذلك، ووفقاً للتقرير، انطوى دعاؤه على مفارقة مهمة؛ فقد كان حجم تأييد الناخبين الجمهوريين لترامب قد لاسم بالفعل نسبة ٩٥٪ في مرحلة ما؛ إذ رصد مركز «بيو» مطلع عام ٢٠٢٥م، ومُعيد انطلاق ولايته الثانية، أن ٩٥٪ ممن صوتوا له في انتخابات عام ٢٠٢٤م كانوا راضين عن أدائه الرئاسي. غير أن هذه النسبة هوت بعد عام واحد إلى ٨٣٪، ثم تراجعت في شهر تموز/يوليو إلى ٧٥٪، لتستقر الآن عند ٦٧٪.

وتناول كاتب التقرير انحدار شعبية ترامب بين قواعد الحزب الجمهوري، موضحاً: «قد يتعجب البعض عند قراءة هذه الأرقام ويتساءل كيف لا يزال فلانا الناخبين الجمهوريين يدعمون الرئيس، إلا أن التركيز على هذا الجانب لا ينبغي أن يحجب الرؤية عن الصورة

دونالد ترامب لمهامه الرئاسية، في حين يعرب ٦٨٪ عن استيائهم من أدائه». وشهدت نسبة الرضا عن أداء ترامب خلال ولايته الرئاسية الثانية انخفاضاً حاداً؛ إذ باتت النسبة الحالية توازي أدنى مستوى سُجل له إبان ولايته الأولى، والتي وصلت بأعلى في هاتين الفئتين إلى قاعه عملياً؛ بل إن ما يجلب بيانات مركز «بيو» لافتة للانتباه هو أن تآكل التأييد للرئيس الأمريكي بات ينخر في صفوف الناخبين ذاتهم الذين أعادوه إلى البيت الأبيض في المقام الأول.

وقبل نحو شهر، أطلق ترامب ادعاءً لافتاً عبر حسابه على منصة للتواصل الاجتماعي؛ حيث كتب مشيراً إلى نفسه بصيغة الغائب: «وصلت نسبة الرضا عن ترامب في الحزب الجمهوري الآن إلى ٩٥٪. هذا رقم قياسي؛ وبأني رونالد

الوفاق/ تُظهر أحدث نتائج استطلاع رأي أجراه مركز «بيو» للأبحاث تراجع نسبة رضا الأمريكيين عن أداء دونالد ترامب إلى ٣٠٪، مع تصاعد وتيرة الاستياء حتى في أوساط الناخبين الذين أعادوه إلى البيت الأبيض في انتخابات عام ٢٠٢٤م. وأورد موقع شبكة الأخبار «إم إس ناو» في تقرير له: «عندما استقال الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون عام ١٩٧٤م في أعقاب فضيحة «ووترغيت»، أظهر استطلاع لمؤسسة «غالوب» أن نسبة الرضا عن أداء هذا الرئيس سرعت من انتشار خطاب الثورة من نصف قرن، لم يهبط مستوى تأييد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى ذلك الحد بعد، غير أنه يبدو في طريقه للاقترب من هذا المثلق».

ونشر مركز «بيو» للأبحاث، الخميس، نتائج أحدث استطلاع رأي أجراه على المستوى الوطني، والتي لم تحمل بياناته أي أنباء سارة للرئيس الأمريكي الحالي؛ حيث جاء في تقرير المركز: «لا يبدى سوى ثلاثة من كل عشرة أمريكيين حالياً رضاهم عن أسلوب أداء